المحاضرة الرّابعة: أسباب الفساد الإداري والمالي

تمهيد:

ثمّة مجموعة من الأسباب المختلفة، والمعقدة، أدت إلى بروز ظاهرة الفساد بأشكالها المتنوعة، وعملت على انتشارها في مختلف المجتمعات، وقد عمل المنظرون، والباحثون في علم الإدارة، والسلوك التنظيمي على استقصاء أسباب الفساد، والسياقات التي تتحكم في ظهوره، واستحكامه، واستقرت جهود البحث على تمايز ثلاث اتجاهات، يمثل كلٌّ منها عن فئة معينة من الدارسين، تتبنى مجموعة من الأفكار، والآراء المعبرة عن تقديرها للأسباب، والعوامل الدافعة إلى الفساد الإداري، ويمكن تلخيصها في العرض الآتي:

1 . أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الأولى:

تنقسم أساب الفساد، من وجهة نظر هذه الفئة من المنظرين، إلى قسمين كبيرين، هما:

1 . 1 . الأسباب الحضرية: وتفيد بأن بروز ظاهرة الفساد الإداري يُعزى إلى وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع، وقيم العمل، وقواعده الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة؛ لذلك سيكون، من المنطقي، أن تترسب حالات مخالفة لقيم العمل، وقواعد الرسمية بشكل يجعلها استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري السائد، كما أنها تبدو تحركا طبيعيا؛ لتقليص الفجوة بين قيم قواعد العمل الرسمية، وتقاليد الثقافة السائدة.

1 . 2 . الأسباب السّياسية: إن قنوات التأثير غير الرسمية محدودة الفعل في توجيهها، وأثرها ضعيف على القرارات الإدارية، إضافة إلى ضعف العلاقة بين الإدارة، والجمهور، وانتشار الولاء العصبي، والحزبي، وغلبته، وهذه جميعا حالات، وعوامل من شأنها أن تؤدي إلى استفحال الفساد الإداري.

2 . أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثّانية:

ترجع هذه الفئة دوافع الفساد إلى ثلاثة أقسام أخرى، هي:

2 .1 . أسباب هيكلية: تُعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية، لم تتغير على الرغم من التطور الكبير، والتغير الواضح في قيم الأفراد، وطموحاتهم، وهذا كله، له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك ملتوية، وطرائق غير مشروعة، تنهج سبل

الفساد الإداري بغية تجاوز محدودية الهياكل القديمة، وما ينشأ عنها من مشاكل معقدة، وعوائق كثيرة، يتعلق أغلبها بالإجراءات الروتينية المتبعة، وتضخم أجهزة الإدارة المركزية.

2 . 2 . **أسباب قيمية:** هي أسباب، تجعل من الفساد الإداري محصلة لانهيار نظام القيم الخاص بالفرد، أو المجموعة.

2 . 3 . **أسباب اقتصادية:** ولعلها من أهم الأسباب، إذ غياب العدالة في توزيع الثروة داخل المجتمع من شأنه أن يولد فئات نافذة، تتمتع بثراء كبير، وأخرى محرومة، تصارع من أجل العيش.

3 . أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثالثة:

وتعود أهم أسباب الفساد الإداري في تقدير هذه الفئة من الدارسين إلى ثلاثة أقسام أخرى، هي:

3 . 1 . **أسباب بيولوجية وفيزيولوجية:** وهي مجمل الأسباب الأولية الفطرية، والدوافع الأساسية لكل ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة، وكل ما يتعلق بماضيه، الذي يشكل خلفية سابقة مكتسبة من حياته، لها وزنها، وآثارها في تحديد سلوكه، وتصرفاته.

3 . 2 . **أسباب اجتماعية وطبيعية:** وهي الأسباب التي يظهر تأثيرها نتيجة للمعطيات البيئية، والاجتماعية.

3 . 3 . **أسباب مركبة:** وهي محصلة تأثير، تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب.

السياقات والظروف العامة للفساد:

1 . **ضعف المؤسسات:** المقصود، هنا، ضعف المؤسسات الوقائية، والرقابية، على حد سواء، فلا المؤسسات الوقائية قدرت على التحسيس بمخاطر الفساد، والوقاية منه، ولا المؤسسات الرقابية قامت بدورها في كشف مواطن الفساد قبل استفحاله، ولا المؤسسات القضائية قامت بمعاقبة المفسدين؛ ليكونوا عبرة للآخرين، وهذه جميعا عوامل تقود إلى انتشار الفساد، واستقراره في المعاملات الإنسانية.

2 . **تضارب المصالح:** يُعبر بـ "تضارب المصالح" عن ذلك الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية قرار الموظف، واستقلاليته أثناء أدائه أعماله بمصلحة شخصية مادية، أو معنوية، تهمه شخصيا،

أو تنفع أحد أقاربه، أو أصدقائه؛ وكذا عندما يتأثر أداؤه الوظيفة باعتبارات شخصية مباشرة، أو غير مباشرة، أو بمدى إلمامه بالمعلومات المتعلقة باتخاذ القرار.

وعلى الموظف الراشد في هذه الحالات، أن يلتزم بالعمل المؤسساتي، من خلال اتصافه بالعدالة، والنزاهة، والمسؤولية، ومسارعته إلى الإفصاح لمسؤوليه عن وجود التعارض في أمور العمل، وإظهار التشدد أمام الأهل، والأقارب، وإبداء عدم قبوله المحاباة، والوساطة، والمحسوبية.

3 . **السّعي إلى الربح السريع:** غالبا ما يكون السعي إلى الربح السريع، وتجاوز الخطوات العملية، والموضوعية لذلك سببا من أسباب الفساد، فالموظف الذي لا يقنع بأجرته الشهرية تحت أي ذريعة من الذرائع، كضعف القدرة الشرائية، أو زيادة الالتزامات العائلية، قد تتولد لديه رغبة في الربح السريع، وتحقيق مكانة اجتماعية، قد تجره إلى إدمان طلب الرشوة؛ لتحقيق غايته، بما يعني استسلامه للفساد.

4 . **ضعف التّوعية في مؤسسات التّعليم والإعلام والمساجد:** من بين أسباب استفحال ظاهرة الفساد عدم قيام الوسائط الإعلامية، والتعليمية بالدور المنوط بها في التحذير من مخاطر الفساد على الفرد، والأسرة، والمجتمع في كل النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية... إلخ، فقيام الأسرة بالتربية السليمة للأبناء، وتبصيرهم بمخاطر الفساد، واستكمال المدرسة لهذا المنهج في الوقاية من الفساد، ومكافحته؛ يجعل الطفل يكبر، وهو واع بأشكال الزيغ، والانحراف، بل تجعله طالبا جامعيا، أو عاملا يقاوم الفساد، ويحذر الناس منه.

كما أن للمساجد دورها الكبير في التأطير الديني، وهي تقوم به من خلال التحسيس المستمر لكل أطياف المجتمع بالخطر الكبير للفساد، والتشجيع على التحلي بالأخلاق الفاضلة التي ينعكس أثرها على السلوك البشري في شتى مناحي الحياة، حيث تعكف المساجد على رفع الوازع الديني لأفراد المجتمع، وتجعلهم ينبذون الفساد بكل أنواعه، ويساهمون بمختلف الطرق في مكافحته، والوقاية منه.

أمّا وسائل الإعلام، فهي الأخرى مدعوة إلى أن تقوم بدور فعال في كشف مظاهر الفساد، وتعرية مواطنه والمساهمة في إدانة أعماله من خلال التحقيق في نشاط الفاسدين داخل المجتمع، وفضح المستفيدين من بقاء الفساد واستفحاله.

إنّ تراجع أدوار المؤسسات السابقة في التحسيس بمخاطر الفساد، ووجود الخلل، والانقطاع في تكاتفها لتوعية أفراد المجتمع بتهديداته، ومنزلقاته؛ ليعدان من المؤشرات الدالة على تفكك المجتمع، وضعفه، وافتقاده الآليات الناجعة لاستعادة تلك المخططات الوظيفية لمؤسساته القاعدية في تنشئة المواطن الصالح، وتنظيم أخلاق المجتمع، وتهذيب أساليب عيشه، وحمايته من النشاطات السلبية، والأعمال غير المشروعة.

5 . **عدم تطبيق القانون بشكل صارم:** وذلك مصداقا لمقولة سائرة، تلح على أنه "**يجب أن يكون للقانون أسنان**"، حيث تعبر المقولة عن إعطاء الفعالية، والصرامة للقوانين بتعميم تطبيقها، والحرص على إقامتها ضمن شروطها، ومواصفاتها، وعدم التفريط، أو التهاون في ذلك، حيث لا فائدة ترجى من سن قوانين محكمة، لا تعرف طريقها إلى التطبيق، ولا جدوى أيضا من تطبيقها على البعض دون الآخر، وإذا حدث ذلك فهو مطية للظلم، وفقدان العدالة الاجتماعية،؛ لأن ديمومة تطبيق القانون، بعدالة وإنصاف، تشكل رادعا قويا لكل زيغ، وفساد، ومتى تعطل ذلك أصبح المجتمع مسرحا للآفات، والانحرافات، وغدت مؤسساته مرتعا آمنا للفاسدين، والمجرمين.

ومن الأسباب العامة للفساد أيضا، يمكن الاستشهاد بالظروف الآتية:

- انتشار الفقر، والجهل، ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية، والروابط القائمة على النسب، والقرابة.

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث في النظام السياسي: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي، وغياب استقلاليته، ونزاهته، ليعد سببا مشجعا على الفساد.

- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة، وعدم استقلاليتها.

- كثرة المراحل الانتقالية، والفترات التي تشهد تحولات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ومما يساعد على ذلك حداثة البناء المؤسسي، والإطار القانوني، أو عدم اكتمالهما، الشيء الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

- غياب قواعد العمل، والإجراءات المكتوبة، ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام، والخاص، وهو ما يفتح المجال للفوضى، وممارسة الفساد.

- غياب حرية الإعلام، وعدم السماح لها، أو للمواطنين، بالوصول إلى المعلومات، والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم دورهم الرقابي على أعمال الوزارات، والمؤسسات العامة.

- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة في إقامة الرقابة على الأداء الحكومي، أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.